٤ ـ تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين .

الجلسة العامة ٧٩
٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

٤٦/٢٠٥ ـ عقد مؤتمر دولي لتمويل التنمية

إن الجمعية العامة ،

إذ تؤكد من جديد الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، الوارد في مرفق قرارها د إ ـ ٣/١٨ المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٩٠ ، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع ، الواردة في مرفق قرارها ١٩٩/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٣٤/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ بشأن تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، وكذلك القرارات الأخرى في ميدان التعاون الاقتصادي الدولي ،

وإذ تحيط علماً بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٧٤/١٩٩١ المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩١ المتعلق بعقد مؤتمر دولي لتمويل التنمية ،

وإذ تلاحظ مع الاهتمام ما أدلى به الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة بأن تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب أصبح الآن أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى[٨٨] ،

وإذ تلاحظ مع الاهتمام أيضاً الاقتراح الذي قدمه الأمين العام في التقرير ذاته بضرورة النظر في عقد مؤتمر دولي لتمويل التنمية ،

وإذ تحيط علماً مع الاهتمام بالمذكرة المقدمة من الأمين العام بشأن عقد مؤتمر دولي لتمويل التنمية[٨٩] ،

١ ـ تقرر أن تنظر في دورتها السابعة والأربعين في مسألة عقد مؤتمر دولي من هذا القبيل ؛

٢ ـ تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والأربعين بنداً بعنوان " عقد مؤتمر دولي لتمويل التنمية " وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم ، بالتشاور الوثيق مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ، تقريراً عن البند إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين .

الجلسة العامة ٧٩
٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

٤٦/٢٠٦ ـ تقرير لجنة التخطيط الإنمائي : معايير تحديد أقل البلدان نمواً

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٢٠٦/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ بشأن تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً ،

وإذ تشير أيضاً إلى توصية مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً بشأن معايير تحديد أقل البلدان نمواً بين البلدان النامية[٩٠] ،

وإذ تحيط علماً بالفقرة (ب) من مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٧٥/١٩٩١ المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩١ بشأن الفصل الخامس من تقرير لجنة التخطيط الإنمائي عن أعمال دورتها السابعة والعشرين[٩١] ،

وإذ تدرك أن قرار إدراج أي بلد في فئة أقل البلدان نمواً ينبغي أن يُتخذ بموافقته حسب الأصول ،

١ ـ تلاحظ مع التقدير المعايير الجديدة لتحديد أقل البلدان نمواً بين البلدان النامية وقواعد رفع الأسماء من قائمة أقل البلدان نمواً التي أوصت بها لجنة التخطيط الإنمائي ، وتطلب إلى اللجنة أن تنظر في إمكانية إدخال تحسينات أخرى على المعايير وتطبيقاتها وأن تقدم تقريراً بهذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ؛

٢ ـ تطلب إلى لجنة التخطيط الإنمائي أن تجري مرة كل ثلاث سنوات استعراضاً عاماً لقائمة البلدان ذات الدخل المنخفض ، بهدف تحديد ما بها من بلدان مؤهلة للإدراج في قائمة أقل البلدان نمواً أو لرفع اسمها من هذه القائمة ، وأن تقدم هذا الاستعراض إلى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ؛

٣ ـ تقرر أن تبت الجمعية العامة في توصيات لجنة التخطيط الإنمائي المتعلقة بإدراج بلد من البلدان في قائمة

---

(٨٨) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والأربعون ، الملحق رقم ١ (A/46/1) .

(٨٩) A/46/594 .

(٩٠) انظر : تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً ، باريس ، ٣ - ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ (A/CONF.147/18) .

(٩١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٩١ ، الملحق رقم ١١ (E/1991/32) .

أقل البلدان نمواً ، شريطة أن يكون البلد المعني قد أبدى موافقته على ذلك ؛

٤ ـ تؤكد أنه ثمة حاجة إلى انتقال البلدان التي رُفع اسمها من فئة أقل البلدان نمواً انتقالاً وئيداً ، لتجنب الإخلال بخططها وبرامجها ومشاريعها الإنمائية ، وتدعو الحكومات والمنظمات الدولية والأطراف المعنية الأخرى إلى اتخاذ خطوات ملائمة لكفالة مثل هذا الانتقال الوئيد ؛

٥ ـ تقرر ، في هذا السياق ، أن رفع اسم بلد ما ينبغي أن يتم بعد مرور فترة انتقالية مؤلفة من ثلاث سنوات ، تبدأ بُعيد إحاطة الجمعية العامة علماً بما توصلت إليه لجنة التخطيط الإنمائي من نتيجة مفادها رفع اسم البلد المعني ؛

٦ ـ تؤيد توصيات لجنة التخطيط الإنمائي المتعلقة بإدراج جزر سليمان وزامبيا وزائير وكمبوديا ومدغشقر في قائمة أقل البلدان نمواً[٩٢] ؛

٧ ـ تحيط علماً بما توصلت إليه لجنة التخطيط الإنمائي ، ومفاده رفع اسم بوتسوانا من قائمة أقل البلدان نمواً ، وتقرر أن يتم رفع اسم هذا البلد من القائمة بعد مرور فترة انتقالية مؤلفة من ثلاث سنوات وفقاً لأحكام الفقرة ٥ من هذا القرار ؛

٨ ـ تطلب إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقدم إلى المؤتمر في دورته الثامنة تقريراً عما يترتب على تطبيق المعايير الجديدة لتحديد أقل البلدان نمواً من آثار تتعلق بالموارد وغيرها من الآثار في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً ؛

٩ ـ تطلب أيضاً إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يُتبع تقريره للمؤتمر بتقرير يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، يتعلق بالموضوع نفسه .

الجلسة العامة ٧٩
٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

٤٦/٢٠٧ ـ تعزيز المنظمات الدولية في مجال التجارة المتعددة الأطراف

إن الجمعية العامة ،

إذ تعيد تأكيد الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، الوارد في مرفق قرارها د إ ـ ٣/١٨ المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٩٠ ، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع ، الواردة في مرفق قرارها ١٩٩/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٠١/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ،

وإذ تحيط علماً بمذكرة الأمين العام[٩٣] بشأن التطورات المؤسسية المتصلة بتعزيز المنظمات الدولية في مجال التجارة المتعددة الأطراف ،

١ ـ تحث جميع الحكومات والرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة على العمل على تقديم وجهات نظرهم بشأن هذه المسألة إلى الأمين العام ؛

٢ ـ تطلب إلى الأمين العام أن يُعد تقريراً مستكملاً لتقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين ، آخذاً في اعتباره نتائج جولة أوروغواي بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

الجلسة العامة ٧٩
٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

٤٦/٢٠٨ ـ البيئة والتجارة الدولية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٢١٠/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ بشأن البيئة والتجارة الدولية ،

وإذ ترحب بقرار مجلس التجارة والتنمية ٣٩٣ (د ـ ٣٨) المؤرخ في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١[١٧] بشأن مساهمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، في نطاق ولايته ، في التنمية القابلة للإدامة ، الذي أكد فيه المجلس من جديد ، في جملة أمور ، أهمية وجود منظور متكامل للبيئة والتنمية من أجل المعالجة الناجحة للأسباب الجذرية للتخلف والتردي البيئي وتحقيق هدف التنمية القابلة للإدامة في جميع البلدان ،

١ ـ ترحب بجهود مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لإدماج مفهوم التنمية القابلة للإدامة بشكل متزايد في أعماله الجارية ، وتشجع الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على متابعة تلك العملية ؛

٢ ـ تشدد على أهمية إسهام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، في نطاق ولايته ، في عملية التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وفي أعمال المتابعة لذلك المؤتمر ؛

(٩٢) المرجع نفسه ، الفقرة ٢٥٦ .

(٩٣) A/46/565 .